



بدعم مشترك من الإتحاد الأوروبي

وبهذه المناسبة ، أعلنت رئيسة جمعية عدالة "للحق في محاكمة عادلة" ، السيدة جميلة السيوري ، أن " مشروع "حقوق و مساواة" يأتي استكمالاً لمسار جمعية عدالة في الترافع الوطني والدولي وتعزيزاً لأنشطتها الهادفة إلى ترسيخ وضمان الحريات خاصة في المرحلة الحالية والتي على الرغم من تبني مجموعة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية في مجال حريات التعبير والصحافة وضمان الحق في الحصول على المعلومة إلا أن الممارسة لا تخلو من عراقيل تتمثل في ضعف تنفيذ النصوص القانونية وتقييد الحريات لذلك نعمل مع شركائنا على تعزيز التنفيذ الفعال للإطار القانوني لحريات التعبير من خلال خطة عمل تتضمن بناء قدرات الفاعلين في المجتمع المدني والمحامين (ات) والقضاة والقاضيات والصحفيين والصحفيات ، في مجال الرصد والتقييم والمرافعات وإعداد التقارير من خلال مرصد الحريات وحقوق الإنسان التي يضم أكثر من 10 جمعيات واتلافات ."

وفي هذا الصدد، يشير السيد سيفران ستورال، رئيس قسم الحكامة ببعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب أن "حرية التعبير والاجتماع وتأسيس الجمعيات عناصر أساسية للديمقراطية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، كما يُعتبر الحوار بين المجتمع المدني والمؤسسات عنصراً فعالاً للنهوض بدولة الحق والقانون ويندرج في قلب الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب".

ومن جهته، أعلن السيد سامي المودني، رئيس المنتدى المغربي للصحفيين الشباب، أن "المشروع يهدف إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني والإعلام في تقنيات المراقبة والترافع فيما يتعلق بالإطار القانوني للحريات الأساسية، دون أن ننسى تنظيم جولة إعلامية للصحفيين المحترفين. هو تبادل من شأنه أن يدعم بشكل كبير قدرات المهتمين والفاعلين، ولكنه سيضمن أيضاً متابعة التنزيل الفعال للإطار القانوني الحالي المتعلق بحرية التعبير والتجمع والتظاهر السلمي، والمساهمة بشكل شمولي في وضع السياسات العامة مع الامتثال الكامل لأحكام الدستور الذي ينص على سمو المواثيق الدولية التي صادقت عليها المغرب على التشريعات الوطنية".

هذا الاجتماع هو أيضاً فرصة للتركيز على واقع وحالة حرية التعبير بالمغرب. ما سيتم من خلال دراسة الآليات القانونية والمؤسسية المعتمدة في هذا الصدد، بحضور خبراء وممثلي الشركاء الذين سيتناولون المحاور التالية:

* السياق العام للحقوق والحريات، ولا سيما تلك المتعلقة بحرية التعبير وتكوين الجمعيات والحق في التظاهر السلمي.

* الإطار القانوني لحرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومة في المغرب.

* دور المجلس الوطني للصحافة في حماية الصحفيين.



بدعم مشترك من الإتحاد الأوروبي

* الإطار القانوني لحرية تكوين الجمعيات والتظاهر السلمي بالمغرب.

الشركاء

جمعية عدالة منظمة غير حكومية، تساهم إلى جانب المكونات المجتمعية المعنية بحقوق الإنسان وبإصلاح العدالة من أجل إصلاح القضاء، من حيث استقلاليتها ونزاهته وكفاءته. وتعمل من أجل توفير الشروط الضرورية لضمان المحاكمة العادلة وجودة الأحكام والأمن القضائي بمنطق وبرؤية ينسجمان وروح الاتفاقيات والعهود الدولية لحقوق الإنسان.

إيريم /إيريكس سابقا منظمة غير ربحية وغير حكومية فرنسية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان الأساسية وتمكين المواطنين العمل على دعم وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية المستقلة.

المنتدى المغربي للصحفيين الشباب منظمة مغربية غير حكومية تأسست عام 2017 من قبل مجموعة من الصحفيين المغاربة الشباب، للمساهمة في تدريب الصحفيين والدفاع عن حرية الصحافة في المغرب.

الجهات الداعمة:

بدعم وتمويل مشترك من الإتحاد الأوروبي.